

ولن يجرى تقليصه، بل توسيعه وفق خطة متعددة السنوات. وتكون مكانة السكان اليهود في مناطق الحكم الذاتي كمكانة مواطني دولة اسرائيل في كل الامور.

« ٤ - لن تقسم القدس، وتبقى بكاملها تحت السيادة الاسرائيلية. وتقام في شرق المدينة العاصمة الادارية للحكم الذاتي.

« ٥ - يكون النشاط الاقتصادي، والحدود، والحركة داخل مناطق الحكم الذاتي، حرة ومفتوحة ومرتبطة باسرائيل.

« ٦ - في اطار الحكم الذاتي، يمكن عودة وتأهيل اللاجئين، على أساس اتفاقات مسبقة، ووفق مبدأ جمع شمل العائلات.

« ٧ - يمنح الحكم الذاتي حق استخدام الرموز الوطنية، مثل العملة وبطاقات الهوية والطابع البريدية والنشيد الوطني.

« ٨ - يقام الحكم الذاتي لفترة تجريبية تستمر ثلاث سنوات، وبعد ذلك يقرر الكنيست مصيره، وفقاً للوضع آنذاك.

« ٩ - كاحتمال للمدى البعيد، يكون الاردن الدولة الفلسطينية، وبذلك يتجسد حق تقرير المصير للفلسطينيين.

« ١٠ - وعلى المدى البعيد، أيضاً، وكتسوية نهائية، يقام اتحاد كونفدرالي بين الدولة الفلسطينية في شرق الاردن وبين دولة اسرائيل.

« ١١ - لقد تم الايضاح انه لن يكون هناك اماكن لاقامة دولة فلسطينية اخرى بين البحر ونهر الاردن» (المصدر نفسه، ٢٢/٩/١٩٨٧).

ومضى عميراف في عرض ما تضمنته وثيقته، فقال: «وبالنسبة الى م.ت.ف. فقد عرض اقتراح بأن تحل المنظمة اطرها العسكرية وتتحول الى هيئة على غرار المنظمة الصهيونية العالمية، تتركز نشاطاتها في مجالات التربية والثقافة، وتحتفظ بممثلين ووفود عنها في مختلف اقطار العالم» (المصدر نفسه).

وتحدث عميراف عن المزايا والفوائد التي تقدمها خطته - وثيقته لكلا الطرفين، فقال: «حسب اعتقادي انها تمنح اسرائيل ميزتين: ضرورة الحؤول دون وضع تتحول فيه الى دولة

اما المذكرة الثانية، «فتتحدث عن مرحلتين للمفاوضات بين حكومة اسرائيل و م.ت.ف. ويتم، في المرحلة الاولى، البحث في تسوية مرحلية تستمر لمدة ثلاث او خمس سنوات، وفي المرحلة الثانية يتم البحث في تسوية شاملة ونهائية. وفي اطار التسوية الاولى، يتم الاتفاق على اقامة كيان فلسطيني في المناطق، تكون عاصمته المناطق العربية في القدس.

«ويتم انجاز الادارة الذاتية الفلسطينية خلال سنة من التوقيع على التسوية المرحلية. ويكون للكيان الفلسطيني رموزه الوطنية، مثل العملة والعلم والنشيد الوطني ومحطة اذاعة وخلافه. وتجري مفاوضات في المستقبل بالنسبة الى ماهية هذه الرموز الوطنية. ويتم التوصل الى اتفاق شامل في ما يتعلق باقامة هذا الكيان الفلسطيني، ومكانة المستوطنات الاسرائيلية في المنطقة، والتعاون في مجال الموارد الطبيعية وخلافه، خلال المفاوضات الاولى بين الطرفين.

«وجاء في نهاية المذكرة، انه بهدف خلق اجواء مريحة لمبادرة السلام هذه، سوف يعلن الاعتراف المتبادل بين اسرائيل و م.ت.ف. ويعلن الطرفان عن استعدادهما للدخول في اتصالات مباشرة للتوصل الى تسوية. ويكون هناك تجميد لعمليات الاستيطان ووقف للاعمال العدائية الاسرائيلية ضد الفلسطينيين والفلسطينية ضد اسرائيل» (المصدر نفسه).

اما عميراف، فذكر ان الوثيقة التي عرضها على محاوريه تضمنت المبادئ والنقاط الاساسية التالية (نصها في «وثائق» هذا العدد، ص ١٧٤ - ١٧٧):

« ١ - يتقبل الشعب الفلسطيني الحكم الذاتي، اطاراً لتسوية مرحلية للسلام، ويقام في اطار الحكم الذاتي، مجلس اداري يتألف من مكاتب لادارة شؤون الفلسطينيين.

« ٢ - يبقى موضوع الأمن في يد الجيش الاسرائيلي، الذي يتركز، من جديد، في منطقة ظهر الجبل والاغوار. كذلك يبقى موضوع العلاقات الخارجية في يد اسرائيل. اما مصدر الصلاحيات، أي مصدر السيادة، فيكون الكنيست الذي يسن قانوناً خاصاً لغرض اقامة الحكم الذاتي.

« ٣ - لن تلحق اضرار بالاستيطان اليهودي،